DOI:10.18018/URUK/020-13/1218-1234 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

BM-Publisher

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.com

السجال البريطاني العراقي حول إلية التحول في العملة العراقية 1926 – 1932 دراسة وثائقية

علي ابراهيم محمد مصطفى*

مديرية تربية المثنى

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:

الاستلام: 2020/6/15

تاريخ التعديل : 2020/6/21

قبول النشر: 2020 /7/19

متوفر على النت:2020/9/10

الكلمات المفتاحية :

السجال البريطاني العراقي

الية التحول

العملة العراقية

الملخص

شكلت عملية تحول العملة العراقية نقطة انطلاق جديدة في تاريخ العراق الاقتصادي إلا إن ما أحاط بتلك العملية من ظروف أثارت الشغف في معرفة التطورات التي أحاطت بعملية التغيير.

كان لطبيعة السيطرة البريطانية على العراق أثرها في زيادة زخم تلك التطورات إذ مثلت بريطانيا اللاعب الرئيس فيها والمحرك الفاعل في أحداثها

على الرغم من إن المفاوض العراقي كان مكبلاً بأغلال السيطرة المتمثلة بالانتداب إلا انه كان شرساً متمرساً في كثير من المواضع لكن النتائج جاءت بما لا تشتهي الأنفس فغلبت القوة والتمرس في التفاوض على حداثة الإدارة والسياسة التي كان عليها العراق

حققت بريطانيا مكاسب سياسية واقتصادية في مسالة التغيير وهذا ليس بالغريب عليها فمن ادخل الروبية هو من قرر وبالوقت الذي رآه مناسب إن يغيرها .

شغلت مسالة ربط العملة الأجنبية بنظيرتها الانكليزية اهتمام الجانب البريطاني كما إن الاهتمام لم ينحسر عند هذا الحد فحسب بل كانت الطموح تذهب ابعد من ذلك من خلال إدارة عملية التغيير وهذا ما تمثل بشكل جلي من خلال تركيبة لجنة العملة بل حتى استطاعت إن تمنح لأحد مصارفها اخذ زمام عملية الطباعة وسك العملة

كانت بريطانيا تنظر إلى العراق نظرة المالك المتبني لا الداعم الصديق، حتى إن أجراءتها كانت ذات صبغة شخصية تبلورت من خلال أملاءتها التي لا تنسلخ عن شخصية المحتل الشرس.

وصفت المؤسسة التشريعية ما تقوم به بريطانيا ما هو إلا خرق للسياسة العراقية وأثارت جملة من الاعتراضات مثلت عدم طمأنينة الجانب العراقي لطريقة وأدوات التغيير حتى مثلت اعتراضاتها بثلاث مشاكل هي مسالة الاحتياطي ولجنة العملة والتعهد بتلك العملة وعلى الرغم من إن تلك الاعتراضات كانت بالصميم ألا أنها كانت قتلاً للوقت وضياعاً للجهد إمام الموقف البريطاني الصلد العنيد .

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2020

المقدمة

يتوقف تقدم ورقي الأمم على جوانب عدة يأتي الاقتصاد في مقدمتها ، إذ كلما تمتع بثقل مالي ذو دعائم راسخة كلما انعكس على الحياة العامة للدولة وتقدمها، وعلى الرغم من إن ذلك هو رغبة وأمنية تسعى إن

*الناشر الرئيسي : E-mail : ali@gmail. Com

تحققها وتصل إليها كل دولة حتى وان لم تمتلك مقومات دعم الاقتصاد إلا إن ذلك يظل حقا مشروعا يجاهد الجميع لبلوغه .

استحوذ الاقتصاد العراقي على اهتمام الدول الكبرى، و يتأتى ذلك من عوامل على الرغم من محدوديتها إبان فترة الانتداب البريطاني عليه، إلا انهُ مثل مورداً اقتصاديا مهماً للخزينة البريطانية، كما إن للنشاط التجاري أهمية تتأتى من الموقع الجغرافي الواقع على أهم طرق التجارة بين الهند وأوربا، حتى ساد الاعتقاد بوجود النفط في أرضه ليعزز من موارد الاقتصاد، فيما بعد ويضعه تحت المجهر.

تأتي أهمية دراسة الموضوع من محاولات المملكة العراقية إلى إن تخطو نحو الاستقلال و الابتعاد عن التبعية من خلال إيجاد عملة وطنية، أضف إلى ذلك كان لطبيعة النقاشات التي شغلت الرأي العام البريطاني والعراقي على حد سواء، ومقدار الجدل بين الطرفين حول إلية وإمكانية التغيير أضف إلى ذلك إن لأهمية الوثائق المنشورة و الغير منشورة والتي تحمل طابع السرية حافزاً حتم دراسة الموضوع بالاعتماد على مثل هذا النوع من الوثائق.

جاء البحث بمقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، بينا في الأول منها المفاوضات العراقية البريطانية، وما تمخض عنها لإيجاد عملة بديلة تحل محل الروبية 1926 – 1930 لنثير تساؤلات عدة منها، هل كانت بريطانيا تحبذ فكرة إصدار عملة بديلة للعملة التي أدخلتها بعد احتلالها العراق خلال الحرب العالمية الأولى؟، و هل إن المفاوض العراقي يتمتع بموقف صلد يمكنه من الوقوف أمام الاملاءات البريطانية؟، لنناقش في المبحث الثاني قانون العملة العراقية رقم 44 لسنة 1931 واهم تعديلاته بين الرفض والقبول، ليتبادر للذهن تساؤل هل كان لرئاسة الوزراء العراقية دوراً في التعجيل لإصدار مثل ذلك المشروع؟، وما هو موقف وتوجهات تلك الوزارة، و ما هي ردة فعل المؤسسة التشريعية على مثل تلك القوانين؟،جاء المبحث الثالث لينناقش أهم اجراءات الحكومة العراقية في إدخال قانون العملة حيز التنفيذ وصدى مقبوليته في الشارع العراقي 1931 – 1932 ،لنتساءل عن مقدار الانسيابية التي تمتعت بها عملية إدخال القانون حيز التنفيذ، وختمت الدراسة باستنتاجات تمخضت عن قراءتنا وتحليلنا للوثائق التي استندت إليها الدراسة .

المبحث الأول // المفاوضات العراقية - البريطانية وما تمخض عنها لإيجاد عملة بديلة تحل محل الروبية 1926 – 1930

أدخلت بريطانيا بعد احتلالها العراق عملة الروبية المستخدمة في الهند، وبقي التداول بتلك العملة الى حين صدور قانون العملة العراقية عام 1931 [1].

ومن منطلق الالتزام بالقانون الأساسي للملكة العراقية لسنة 1925 ، واستناداً للمادة المائة و ثمان منهُ والتي نصت على " **عملة الدولة تقرر بقانون** " [2].

اعد المستشار البريطاني لوزارة المالية السير فرنن(Sd.R.V.Vernon) [3] بتاريخ 12/24/ 1925 دراسة حول إمكانية إبدال العملة العراقية ، و وجد إن ليس من الطبيعي الاعتماد على عملة بلاد أجنبية، لاسيما وان الصلات التجارية بين العراق وبريطانيا أكثر قوة بالمقارنة مع صلاته مع بلاد الهند، و عليه في حال إصرار العراق على إبدال الروبية بعملة أخرى فان الليرة الانكليزية تفي بحاجة العراق أكثر من الروبية [4].

أرسل وزير المالية صبيح نشأت[5] إلى رئاسة الديوان الملكي بتاريخ 6 / كانون الثاني/ 1926 مذكرة، ليطلع فيها الملك فيصل الأول بتقرير مستشاره حول موضوع العملة العراقية، واستعدادات الوزارة طالباً منه آراءه حول الموضوع [6].

يتضح التناقض جلياً في تقرير مستشار وزارة المالية، ففي الوقت الذي يشجع العراق على عدم ارتباطه بعملة أجنبية، يفضل بالوقت ذاته الارتباط بالليرة الانكليزية منطلقاً من وجهة نظره المستندة على فقدان العراق لسيادته، وامتلاك زمام الأمور للجانب البريطاني في ظل مسودة الانتداب .

DOI:10.18018/URUK/020-13/1218-1234

قرر مجلس الوزراء في جلستهُ المنعقدة في 22 / حزيران / 1926 سفر وزير المالية ومستشارهُ الى لندن، للسعي لتنفيذ رغبة الحكومة العراقية بان يكون لها عملة خاصة بها، على إن يتم التباحث مع الدوائر المالية المختصة ويقدما بعد عودتهما اقتراحا بذلك الخصوص [7].

وجد مستشار وزارة المالية إن إصرار العراق على إبدال العملة الحالية يترتب عليه أمور عدة، منها إن سك العملة الجديدة يتطلب أموال وكذلك هو الحال بالنسبة الى إرسال العملة الهندية الى الهند، لذا على الحكومة العراقية كونها حكومة فتية الإبقاء على الوضع الحالي للعملة الى إن يتم دراسة ذلك الموضوع دراسة مستفيضة بعد إن تخصص دائرة خاصة بذلك المشروع تدار من قبل أناس متمرسون في الأمور المالية قادرون على معرفة رغبة وإقبال الشعب العراقي على ذلك المشروع ، كما يقتضي في بادئ الأمر ضرورة التأكد من إن الأوراق و المسكوكات الجديدة في حال صدورها سيتم مبادلتها فقط مع روبيات هندية أو مع ليرات ذهبية تركية تعاد للهند، كما يتوجب حماية العملة الجديدة بإبقاء احتياطي نقداً من الروبيات او الليرات الانكليزية أو تأمينات على شكل ودائع لدى البنوك تسحب عند الطلب،أو حوالات على الخزينة البريطانية،أو قروض قصيرة الأجل تم تحديدها بنسبة 50% مؤكداً على ضرورة حفظ الاحتياطي عند لجنة مستقلة عن الحكومة العراقية، مفضلاً إن تتكون هذه اللجنة بمساعدة وزارة المستعمرات البريطانية يكون مركزها في لندن، وتنتخب ثلاث أعضاء هم مراقب العملة، وهو احد وكلاء التاج البريطاني وممثل العراق الدائمي بلندن، وممثل عن الخزينة البريطانية، او من دار ضرب النقود الملكي، ويكون مقرها في بغداد ومرجعه الى وزارة المستعمرات، مؤكدا وبحسب اعتقاده إن مثل ذلك الخيار لا يحط من مكانة الحكومة العراقي[8].

بدا واضحاً من خلال ما تقدم إن مستشار وزارة المالية تطغى عليه وتحركوه عقيدة الانتماء الى بلده إلام، إذ انه يعرض المشكلة وتداعياتها ومن ثم يفرض الحلول لها بطريقة غير مباشرة .

اقترح كذلك إن تتم عملية إيداع سك النقود إلى مصارف رصينة بعد اخذ الضمانات اللازمة عليها، مؤكدا إن جميع شروط ومتطلبات الرصانة متوفرة في المصارف البريطانية الثلاث المتواجدة في بغداد، و قد بعث البنك الشرقي في لندن الى البنك الشرقي ببغداد دراسة بخصوص ذلك الموضوع معلناً استعداده على تبني المشروع على إن يكون مقدار الإرباح موزعة على النحو التالي 75% للحكومة العراقية و 25% لتلك المصارف[9] ،مؤكدا إن العملة التي سيتم إصدارها من قبل البنوك ستكون أكثر مقبولية لدى العراقيين من العملة التي ستصدرها الحكومة العراقية مستنداً في ذلك إلى ما نصه

" إن قيام المصرف بعمله هذا يقوم بعمل يفهم كسبه بينما حكومة العراق تكون قد أقدمت وهي في دور طفوليتها على عمل فني شاق وللمصرف سمعة مالية حسنة بحيث يمكنه ذلك من يقوم بأعباء المهمة " [10]

طلب رئيس الوزراء العراقي عبد المحسن السعدون[11] من المندوب السامي البريطاني للعراق هنري دوبس[12] بتاريخ 25 / تموز /1926 بيان رأيه وبالسرعة الممكنة حول قرار وزير المالية صبيح نشأت بإصدار عملة عراقية تتكفل بها لجنة في لندن،أما بالنسبة للأموال اللازمة لإتمام تلك العملية فيقع على عاتق احتياطي وكالة التاج البريطاني ولفترة وجيزة الى إن يتم تداول تلك العملة في الأسواق، وقد وافقت وزارة المستعمرات على هذا المقترح على إن يناط امتياز إصدار العملة بأحد المصارف البريطانية [13].

يبدو إن الجانب البريطاني لا يدخر جهداً او وقتاً أمام وضع مصالح بلاده فوق كل اعتبارات وجعلها من المسلمات لذلك، إن عملية المماطلة في وضع المشروع قيد التنفيذ كانت مرهونة بأخذ السبق في تبني ذلك الامتياز.

اظهر وزير المالية العراقي إن طبيعة المفاوضات جرت في بادئ الأمر بصورة غير رسمية مع وزارة المستعمرات ووكلاء التاج بلندن والخزينة البريطانية ودار

DOI:10.18018/URUK/020-13/1218-1234

الضرب الملكي و وزارة الهند والبنك الشرقي، مبيناً إن وزارته سترفع مشروع قانون بخصوص إصدار عملة لا تلاقي أي معارضة من الدوائر أنفة الذكر، كما أوصى بان تكون اللجنة تحت سيطرة لجنة في لندن تسمى لجنة العملة يكون قوامها احد وكلاء التاج البريطاني بلندن وممثل العراق السياسي في لندن وعضوا أخر يرشحه حاكم بنك انكلترا، مبيناً أن الأخير أبدى استعداده لذلك،كما تم انتهاز فرصة وجود جلالة الملك فيصل الأول في لندن، إذ تم اخذ صورة شخصية له لتتضمنها العملة الجديدة الفئة الأعلى أما رسوم الأوراق النقدية الأخرى فيتم إعدادها في العراق،وتأخذ مشورة المختصين في لندن حولها،كما أشار لزيارتهم الى معامل ضرب النقود في بريطانيا بمعية الملك فيصل،مؤكداً على الدقة والحرفية العالية في عملية سكهم للنقود، ومن بين تلك المعامل معمل " **الخواجات بروتل** " الذي وجد بأنه يستحسن على الحكومة العراقية إن توكل مهمة سك نقودها إليه[14].

أرسل مستشار وزارة المالية السير فرنن إلى مدير البنك الأهلي في مصر السير بروترم هورنسبي[15](Sir Bertram Hornsby) يخبره انه على اطلاع بموافقة البنك الأهلي على إصدار العملة،إلا انه لابد من إخباركم إن عملية إصدار العملة منوطة بإصدار قانون في البرلمان العراقي،كما أبدا تشاؤمه الكبير من تمرير هذا القانون في البرلمان والذي سيأخذ وقتا طويلاً والسبب يعود إلى اعتراض النواب على إن يكون مقر لجنة إصدار العملة المكونة في لندن مبيناً له إن اي تبدل في مقر وأعضاء تلك اللجنة له كفيل بتركِ تبني المشروع وإناطته بأحد ممثلي البنوك للتفاوض بشكل مباشر مع الحكومة العراقية [16].

بين مستشار وزارة المالية إلى مدير المصرف الأهلي في مصر اعتراضه حول إنشاء مصرف زراعي، مشيراً إن مسالة إنشاء المصرف وتبنيه منح القروض أمراً مرفوضاً كون ذلك وحسب رأي الملك فيصل الأول الذي افهمني إياه أنها تفهم من قبل السكان لاسيما المستفيدين منها على أنها منح وليست قروض، مما يسبب صعوبة استحصال تلك الأموال، وضياعها لذلك لابد من إن تكون تلك الأموال بذمة أصحاب البنوك؛ ليتيسر علينا محاسبتهم وإلقاء اللوم عليهم في حال رفض أعضاء البرلمان من تسديد تلك الأموال، بالوقت الذي [17] شدد فيه المستشار على سكرتير الملك الخاص رستم حيدر[18] على أهمية تلك التقارير وسريتها و التي لم يطلع على معلوماتها سوى الملك والمعتمد السامي البريطاني وهو[19].

من خلال ما تقدم يتضح إن تركيبة أعضاء مجلس النواب العراقي التي غلب على معظم أعضائها الثراء والإقطاعية، كانت هي الأخرى حجر عثرة إمام بعض المشاريع التي من شانها إنعاش قطاع الزراعة مما ينعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد العراقي.

اقترح مستشار وزارة المالية إشغال الحكومة العراقية من قبل مصرفين سبق وان تعاونت معهما الحكومة وقدما تسهيلات مصرفية لها، هما المصرف الشاهنشاه والثاني المصرف العثماني، مقترحاً عليه عدم دعم المصرف الزراعي مشدداً عليه بضرورة إفهام الحكومة العراقية ان تبني المصرف الأهلي في مصر لعملية طباعة العملة مرهون بنسبة الفائدة التي تتحقق من ذلك، كما اخبره بضرورة عدم إرسال موفد من قبل المصرف للتباحث مع الحكومة العراقية، او حتى إلقاء نظرة قبل التباحث مع المصرف الشرقي؛ لإفهام الحكومة بعدم اكتراثكم للمشروع مبيناً إن طبيعة هذا الحديث معكم جاء بشكل مفصل وخاص على العكس من الوعد الذي قدمته للملك فيصل بتوجيه دعوة رسمية لكم؛ والسبب في إن يكون الأمر خاصاً معكم هو لضمان عدم سوء علاقتي مع البنك الشرقي، وكذلك حتى لا أتسبب بالتعب لمبعوثكم [20].

بعث مستشار وزارة المالية على اثر ذلك ببرقية عاجلة إلى رئاسة فرع المصرف الأهلي في لندن يخبرهم فيها عن طبيعة المراسلة بينه وبين مدير المصرف في مصر انف الذكر، مشدداً على ضرورة الاطلاع على تلك المراسلة والعدول عن إرسال ممثل عن المصرف إلى العراق للتباحث حول إصدار عملة جديدة [21].

DOI:10.18018/URUK/020-13/1218-1234

اظهر المندوب السامي البريطاني في العراق ببرقية بعث بها إلى رئيس الوزراء العراقي عبد المحسن السعدون بتاريخ 25 / أيار / 1925 رغبة وزارة المستعمرات البريطانية من إرسال (المستر حسقيل) [22] المنسوب لها إلى العراق لمدة أسبوعان لدراسة مشروع إصدار العملة الجديدة على إن تتكفل الحكومة العراقية بمخصصات سفره البالغة 30 روبية يومياً بدءاً من مغادرته لندن وحتى عودته إليها[23].

أجابه رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون بعلمه إن المستر حسقيل احد وكلاء التاج البريطاني، وهو رئيس لجنة عملة إفريقيا العربية، وكذلك رئيس لجنة العملة الجديدة لفلسطين، وعلى الرغم من انه تباحث مع مستشار وزارة المالية في لائحة المشروع بوقت لاحق، إلا إن الحكومة العراقية لا تميل إلى الاقتراح انف الذكر من حيث الأساس؛ بل تحبذ تأسيس بنك وطني وإيداع أمر إصدار العملة الجديدة إليه، لذلك لا ترى الحكومة العراقية فائدة من حضور المستر حسقيل للعراق [24].

يتضح مما تقدم إن الانتماء الحقيقي عالي المستوى لمستشار وزارة المالية كان طاغياً على مراسلاته، فعلى الرغم من إن الدولة المضيفة له تغدق عليه من خزينتها مستحقات ومخصصات مالية شهرية إلا انه لم يستطع إن يتجرد من هويته الحقيقية؛ ليعمل لصالح البلد ألام أكثر من اجتهاده في العمل لصالح العراق، مما يبعث تأكيداً على إن بريطانيا على الرغم من أنها شَرعت بدفع عجلة العراق للوصول إلى عضوية عصبة الأمم،إلا أنها كانت لا تتورع بوضع العراقيل امام عجلة التقدم ليتم تعزيز ما تم ذكره لاحقاً في مجريات البحث رفض أعضاء مجلس النواب العراقي لمشروع تكوين لجنة مقرها في لندن للإعداد ومراقبة سك العملة الجديدة .

المبحث الثاني // قانون العملة العراقية رقم 44 لسنة 1931 واهم تعديلاته بين الرفض والقبول

تضمنت المعاهدة العراقية – البريطانية لسنة 1922 في المادة الخامسة عشر منها تنظيم العلاقات المالية بين الطرفين،وقد حرصت بريطانيا بموجب تلك المادة على صيانة امتيازاتها المالية والاقتصادية في العراق؛ لذلك عجلت بالمطالبة بصياغة اتفاقيات متفرقة من اتفاقية 1922 إذ تفرع أربع اتفاقيات منها تم عقدها في 24 / آذار/ 1924 ألحقت بالمعاهدة المذكورة [25].

تمثلت أراء وزارة المالية صاحبة الشأن بهذا المشروع بمطالبتها ومنذ وقت مبكر وقبل إقراراه بضرورة إنشاء صندوق يعرف بـ " **صندوق المال الاحتياطي** " ،إذ عدته انه سيساهم برفد الاقتصاد العراقي بإرباح على الرغم من زهدها، إلا إن ذلك أفضل من ضياعها وذهابها لحكومة الهند، كما أكدت الوزارة على ضرورة تشكيل لجنة تعرف باسم " **لجنة العملة العراقية** " ، وتعيين مأمور يسمى " **مأمور العملة** " ، وشخص أخر يطلق عليه " **ممثل العملة** " ويكون جميع هؤلاء في بغداد، و بالوقت ذاته اثنت الوزارة على دور لجنة مراقبة العملة المقرر إن يكون مقرها في لندن عادتاً إن دورها ومكان مقرها سيسهم في سلامة وديمومة المشروع [26].

اقترحت وزارة المالية في 20 /12/ 1928 على مجلس الوزراء أربعة مقترحات تمثلت بما يلي :-

1- تأسيس بنك أهلي لاحتكار إصدار العملة
2- إن تكون الأوراق المتداولة مضمونة بتأمينات على شكل ليرات انكليزية
3- إن تبدل الأوراق النقدية بليرات انكليزية
4- إن تكون الحكومة مسؤولة عن إصدار المسكوكات المعدنية والمحافظة عليها [27].

اطلع وزير المعارف حاله حال باقي الوزراء على مسودة قانون العملة خرج بمحصلة تمثل سلسلة من الاعتراضات ضمنها في تقرير بعث به الى مجلس الوزراء،إذ كان على رأس اعتراضاته رفضه لتبني المصرف الأهلي او غُرف التجارة تبني المشروع، وكذلك هو الحال بالنسبة لوكلاء التاج مشدداً على الحكومة بعدم فسح المجال إمامهم ليكونوا طرفاً بالمفاوضات، كما انتقد المهام التي أنيطت بمأمور العملة، وموظف مراقبة العملة عاداً إن مهامهم تخطت مهام وزير المالية الذي يمثل الحكومة العراقية [28].

DOI:10.18018/URUK/020-13/1218-1234

أصبح المندوب السامي هنري دوبس يتحرك بمزاج يتناقض مع سياسة الحكومة العراقية بسبب العبارات المطاطية في نص المادة الرابعة من معاهدة 1922 إذ أشتاط غضباً بعد اعتراضه في 15/ شباط /1930 على قيام الحكومة العراقية بتقليص النفقات من خلال إنزال المستحقات الشهرية للموظفين البريطانيين، وتقليل أعدادهم لاسيما بعد موافقة الملك فيصل مبيناً إن الموافقة على الموازنة العامة مرهون بالعدول عن قرار الحكومة العراقية في مسالة تخفيض الأعداد والمستحقات [29].

قرر مجلس الوزراء بتاريخ 14/ أيار/1930 دعوة من يمثل بريطانيا إلى العراق لدراسة إمكانية العراق المالية ومعرفة تبعات الأزمة الاقتصادية التي يمر بها، وإمكانيته من العمل على إصدار عملة جديدة وقد حددت مهمته بستة أسابيع[30].

تشكلت وزارة نوري السعيد الأولى (23/آذار/1930 – 19 / تشرين الأول/1931) كان من أولوياتها الإعداد لمشروع قانون لسك عملة جديدة للبلاد،إذ تم طرح مشروع اللائحة على مجلس النواب بتاريخ 19/ آذار/1931 وما إن حل يوم الثلاثاء المصادف 24 / آذار/1931، إلا وان القانون قد رأى النور بعد إذ مرر على عجالة في قبة البرلمان وقد وافق عليه خمسون نائباً وعارضه عشرة نواب، مما يبعث الريبة للمتتبع لمثل تلك القوانين المصيرية لكن ليس بالغريب على وزارة شكلت من اجل تمرير أكثر القوانين مصيرية وخطورة على البلاد تمثل بمشروع قانون المعاهدة العراقية البريطانية لسنة 1930 [31].

احتوى القانون على ثلاثون مادة، وقد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 23/ نيسان/1931 [32] على الرغم من المصادقة على ذلك المشروع إلا إن من الضروري قراءة الاعتراضات التي وجهت إلى أهم مواد ذلك القانون،إذ اعترض الجانب البريطاني على خمسة مواد هي المادة الأولى والثالثة والرابعة والثامنة عشر والثالثة والعشرون، و قد تبنى تلك الاعتراضات كل من دار الاعتماد البريطاني التي تمحور اعتراضها حول مدة إبدال العملة طالبتً إن لا تقل عن ستة أشهر وان لا يعطى امتياز الطبع لأي مصرف إلا بعد تشكيل لجنة العملة [33]كما أكد المعتمد السامي للعراق على ضرورة حل مسالة ترشيح عضو مالي يمثل العراق في عصبة الأمم والتي تتطلب وقتاً طويلاً، في الوقت الذي قامت إدارة بنك أوف انكلاند بترشيح عضواً لتلك المهمة وقد ثبت ذلك في لائحة مشروع قانون العملة مما سيتسبب في مشاكل كونه؛ لا يمتلك الأحقية في حال طلبت اللجنة المالية لعصبة الأمم تنفيذ القرارات الصادرة منها لذلك من الأفضل رفع عبارة حاكم بنك أوف انكلاند من لائحة القانون [34].

كان الاعتراض على المادة الثالثة يرتبط بعدم إضافة عبارة " **سعر معادل** " فيما يخص بإبدال العملة القديمة بالجديدة،أما المادة الثامنة عشر، اذ احتوت على العبارة " **بنسبة ليرة انكليزية واحدة لكل دينار وليس خلاف ذلك** " وكان الاعتراض على عبارة وليس خلاف، ذلك اذ تم رفعها بالفعل، أما الاعتراض على المادة الثالثة والعشرون كان بسبب حذف مجلس النواب لفقرة ارتبطت بالسماح للجنة العملة الاقتراض إذ عدت بريطانيا ذلك تجريد اللجنة من سلطة الاستقراض، وقد لوحت بريطانيا للحكومة العراقية إن توفير المال مقرون بإعادة النظر لاسيما بالمادتين الأولى والثالثة والعشرون [35].

أما اعتراض الجانب العراقي فانحسر بأمور ثلاث، هي ضرورة إن يكون الاحتياطي ذهباء وأن يكون مقر لجنة العملة في بغداد، و ضرورة وجود من يتعهد بهذه العملة [36].

تابعت المؤسسة التشريعية الثلاث أمور وضمنتها قانون العملة،إذ تكفلت المادة الثانية والعشرون مسالة الاحتياطي،أما مسالة اللجنة فتكفلت بها ستة مواد هي الرابعة عشر والخامسة عشر والسادسة عشر والسابعة عشر والثامنة عشر والتاسعة عشر، لتتكفل المادتان

DOI:10.18018/URUK/020-13/1218-1234

الرابعة والعشرون والخامسة والعشرون بأمر الضمانات[37].

اعترض وزير المالية رستم حيدر على النقاشات التي أبداها النواب حول رفضهم ربط العملة بالسندات ومطالبتهم بربطها بالذهب أو الفضة، كما رفض إن يعول على تأسيس مصرف لعدم إمكانية العراق من القيام بمثل ذلك؛ كونه يتطلب رصد مبالغ لتأسيسه، يضاف إليه نقص الخبرة التي تجعل من الصعب على العراقيين إدارة مثل تلك المؤسسات [38].

بين وزير الاقتصاد مزاحم الباجه جي[39] إن مسالة تعهد مصرف أجنبي للعملة العراقية تولد نتائج خطيرة؛ لأمران الأول إن الأرباح سيذهب قسماً منها إلى المتعهد، والثاني إن المصرف الانكليزي هو مصرف حكومي بالطبع لا يضمن عملة دولة أجنبية مثل العراق، إلا أذا قبل العراق بدوره مراقبة بريطانيا المالية، والعراق يحاول التخلص من معاهدة 1922 التي تحتوي في بنودها أمكانية الحكومة البريطانية إن تتدخل في كل أمر يخص العراق لأنها ضامنة لوضعه المالي [40]

بينت وزارة المالية في حال إيداع الاحتياطي العراقي في مصارف لندن سيكون ذلك مضمون 100% وقد أثار ذلك التصريح نائب لواء الدليم فائق شاكر[41] مبيناً ان تلك المسالة مغلوطة اذ إن قيمة احتياطي الباون الانكليزي هو 40 %، فكيف يكون الاحتياطي العراقي أكثر من قيمة الاحتياطي الانكليزي، مؤكداً على ضرورة استثمار تلك الأموال بمشاريع لها مردود اقتصادي على البلاد [42].

إن ما ذهب إليه النواب لم يكن ضرباً من الخيال إذ تحقق ما كان يؤرقهم، ففي عام 1931 ألغت لندن الغطاء الذهبي للباون، و أوجدت ما عرف بالكتلة الإسترلينية الذي تحول الباون بموجبها الى أساس لتبادل عملات الدول التابعة لانكلترا أو المرتبطة بها، لذلك ترك تأسيس الكتلة الإسترلينية أثراً كبيراً على اقتصاديات العراق التي ارتبط مصيرها كلياً بوضع الباون وتقلباته[43].

إذ اثر الواقع المزري للتجارة العالمية في سنوات الأزمة الاقتصادية على حركة النقود، ففي عام 1931 اضطرت انكلترا إلى سحب الغطاء الذهبي عن الجنيه الإسترليني؛ مما أدى إلى ان تفقد عملتها وعملة البلدان المرتبطة بها قوتها[44].

أكد النائب عن البصرة حامد النقيب[45] على ضرورة عدم فسح المجال للمضاربة بالاحتياطي في سوق الأسهم عاداً ذلك مجازفة كون عملية بيع وشراء الأسهم معرض للربح والخسارة [46].

تمثلت وجهة نظر الملك فيصل الأول واعتراضه حول الطريقة التي يتم فيها تعيين أعضاء اللجنة المسؤولة عن إدارة مشروع إبدال العملة، عاداً إياها سلب للعراق لحريته التامة في تأسيس مصرف أهلي،إذ إن تشكيل اللجنة المقترح سيعطي للبنوك الثلاث حق مكتسب سيضر بمصلحة العراق؛ بسبب أمكانية حدوث تواطؤ لدى المصارف، وعلى الرغم من المبررات التي قدمها مستشار وزارة المالية بان اللجنة سيتم تشكيلها بقانون صادر من المؤسسة التشريعية وسيكون لها القول الفصل في إبقائها أو حلها [47]

يبدو إن ذلك سار وفقاً لأهواء الجانب البريطاني ضارباً عرض الحائط برغبة العراق، وميوله وهذا ما سيتضح عند إدخال القانون حيز التنفيذ، كما كان لانعدام الثقة من قبل النواب حيز كبير لاسيما اتجاه الجانب البريطاني الذي اخذ يماطل ومنذ عام 1926 في إصدار عملة عراقية، مما جعلهم يرون إن من غير المنطقي إناطة الاقتصاد العراقي بالجهة التي اضمحلت الثقة بها، كما كان للازمة الاقتصادية العالمية انعكاس نفسي جعل الرأي العام العراقي يتخوف من انهيار اقتصاده.

المبحث الثالث // إجراءات الحكومة العراقية لإدخال قانون العملة حيز التنفيذ وصدى مقبوليته في الشارع العراقي 1931 – 1932

شغلت مسالة إدخال العملة العراقية اهتمام الجانب البريطاني لتضاف إلى اهتماماته الأخرى لاسيما

DOI:10.18018/URUK/020-13/1218-1234

المتعلق منها بالنفط الذي بدا يتدفق في 13 / تشرين الأول/ 1927 [48] ، وقد حاز ذلك على ذات القدر من المناقشات والاهتمام من اجل الفوز بتلك الامتيازات التي تعضد الاقتصاد البريطاني [49].

كانت توجهات وزارة المالية ومنذ كانون الأول 1928 تتمحور حول ضرورة تأسيس بنك أهلي؛ لاحتكار إصدار الأوراق النقدية، مشددة على ضرورة إن تكون الأوراق المتداولة مضمونة بتأمينات على شكل ليرات انكليزية، وان تكون الحكومة مسؤولة عن إصدار المسكوكات المعدنية والمحافظة عليها [50].

طلب مستشار وزارة المالية من لجنة إصدار العملة في فلسطين إبداء رأيها حول إمكانية إصدار عملة ذهبية في العراق وقد أبدت بتاريخ 21 / آذار / 1928 رفضها إصدار مثل هذا النوع من النقود؛ لاعتبارات عده لخصتها بان سكان العراق اعتادوا على أوراق الروبيات لذلك يستحسن إن تكون العملة الجديدة ورقية لتتمتع برواج حالها حال العملة السابقة، وفي حال وجود عملة ذهبية إلى جانب العملة الورقية لحصل الطلب على الأولى وتسبب بكساد الثاني بعد تضاؤل قيمتها [51] ستتجه بالتالي رغبة السكان إليها تاركين بذلك العملة الورقية مما يتسبب بانعدام تداولها، كما إن الناس ستصبح أكثر ميلاً للصياغة وتحويل العملة الذهبية إلى مصوغات كما يفعل في الهند لذلك إذا صممت الحكومة العراقية على رأيها سيضطر بنك الاسترن عدم المجازفة في مثل ذلك المشروع وتحمل عملية سك النقود كون ذلك سيتسبب بخسائر فادحة [52].

حددت وزارة المالية شروط قبول الأوراق النقدية الهندية (الروبيات)، وأكدت على ضرورة احتوائها على أرقام تسلسلية وإمضاء، مشيرة إلى ضرورة اخذ الدقة والعناية في جمع تلك الأوراق؛ وذلك لوجود أوراق زائفة من الممكن تشخيصها بالاستناد إلى التأكد من نوع الورق والحجم والألوان و دقة الطباعة، والتأكد من وجود العلامات المائية، وفي حال عدم وجود تلك المواصفات لا يتم استلامها وإبدالها للمواطنين [53].

أكدت وزارة المالية في 12/ نيسان/1930 على ضرورة الشروع بإبدال العملة وترك أو التريث بمشروع تأسيس المصرف الأهلي؛ لاعتبارات تتمثل بان عملية إبدال العملة ستمكن الحكومة العراقية معرفة مقدار العملة التي يتم تداولها بالأسواق، مما سيسهم في كسب امتيازات أفضل للمصرف بعد تأسيسه، كما إن عملية ثقة المواطنين بالعملة ستكون أفضل في حال تبنت اللجنة عملية الإبدال، فضلاً من إن الأرباح التي ستعود للحكومة ستكون اكبر مما لو كانت عملية الإبدال على يد المصرف الأهلي المقترح إنشاءه، كما لابد من الإشارة إلى إن عملية التفاوض على تأسيس المصرف تتطلب أكثر وقت يفوق الستة أشهر مما سيتسبب بخسائر للحكومة العراقية [54].

كان في بواكير إدخال القانون حيز التنفيذ هو تشكيل لجنة العملة العراقية التي تكونت على الشكل التالي :-

1- السير هلتون يونغ رئيساً / عن الحكومة العراقية
2- جعفر العسكري عضواً / عن الحكومة العراقية
3- السير برترام هورنسي / عضواً / عن هيئة ألبانك الأهلي المصري ممثلاً عن بنك أوف انكلاند
4- المستر جاكوب سيلاس هاسكيل / عضواً / رئيس هيئة إدارة الاسترن ممثلاً بنك عن الاسترن بنك
5- الوايس كاونت غوشين / عضواً / عضو هيئة إدارة ألبانك العثماني ممثلاً عن البنك العثماني

وتم التأكيد على إن يكون مقرها في لندن لاعتبارين؛الأول الأهمية الاقتصادية التي تشغلها لندن والثاني لكونها محل إقامة أعضاء اللجنة ومركز أعمالها [55].

أكدت اللجنة الدائمة للانتدابات للحكومة العراقية بتاريخ 12 / كانون الأول / 1931 بضرورة إن تكون لديها موارد مالية كافية للقيام بما تتطلبه حاجات الدولة وبصورة منتظمة لتتمكن من الدخول في عصبة الأمم، وقد أكدت اللجنة عدم قدرتها على إن تبدي رأيها بخصوص ثبات النظام المالي للدولة؛ كونها لم تنظم وارداتها المالية ولم تدخل عملتها الجديدة حيز التنفيذ في

DOI:10.18018/URUK/020-13/1218-1234

الوقت الذي يمتلك العراق موارد اقتصادية كبيرة، مما يبعث على الشك في عدم قدرة الحكومة العراقية على تنشيط الوضع الاقتصادي و إدارة واردات البلاد باقتدار [56].

شددت وزارة المالية في تعليماتها الحسابية للألوية العراقية أنها ستجهزها بالأوراق النقدية والمسكوكات قبل تاريخ 24 / 3 /1932 لتوزيعها على الاقضية التابعة لها، كما أكدت على ضرورة إن تكون هذه الأوراق والمسكوكات جاهزة للتداول من قبل الأهالي في اليوم الأول من شهر نيسان من العام نفسه، كما أصرت على ضرورة إرسال المتبقي من الروبيات بعد جردها في 31 /: 3/ 1932 إلى مصرف الاسترن[57].

وجهت وزارة المالية بتحويل المستندات واجبة الدفع قبل تاريخ 1 /1932/4 من الروبية إلى الدينار مع مراعاة سعر التحويل من الروبية إلى الدينار،أما بالنسبة لجباية الديون فيتوجب أن يزود موظف الجباية لكل دائرة بجدول يبين قيمة الروبية للدينار ويتم الاستحصال وفق العملة الجديدة لذلك لابد إن تكون الوصولات بالدينار مع ذكر قيمتها بالروبيات المستحصلة[58].

اعترضت متصرفية لواء الديوانية بتاريخ 4/ تموز/1932 على تعليمات وزارة المالية وبينت إن حصر عملية إبدال العملة بثلاث أشهر هي نيسان و مايس و حزيران غير كافية؛ وذلك لان تلك الأشهر تنخفض نسبة البيع والشراء بين العشائر العراقية وأهل المدن ببضائع الصوف والدهن والحبوب وبشكل كبير كما إن اغلب العشائر الرحالة تكون في تلك المواسم خارج حدود اللواء، لذلك يصعب عليها إبدال ما بحوزتها من أموال او تسديد ما بذمتها من ديون لاسيما، وان التعليمات منعت التداول خارج الثلاث أشهر أنفة الذكر، كذلك ينعكس الحال على تجار المدن الذين يصبحون عاجزين عن تسديد ما بذمتهم من أموال الجباية والضرائب للحكومة العراقية؛ كونهم يعتمدون على المبادلة مع العشائر بإعطائهم ما يحتاجون وإبداله بما لديهم من سلع لذلك اقترحت المتصرفية منح فرصة اكبر لعملية الإبدال بتوسيع المدة [59].

دخلت العملة العراقية حيز التنفيذ والتداول في1/ نيسان/1932 بعد تأخر دام عاماً كاملا من إصدار قانون العملة العراقية، وشهد أول يوم لتداول العملة توتراً كبيراً إذ تمت محاصرة المصارف من قبل الراغبين في مشاهدة العملة الجديدة بدافع الفضول ومعرفة كل ما هو غريب وجديد إلا إن من الأمور التي تبعث السلبية اتجاه ذلك المشروع هو سرعان ما تكونت فئة من الوسطاء يقومون بإبدال الأموال لسكان الأرياف بسعر منخفض وقد سارعت السلطات في معاقبتهم [60].

وعلى الرغم من إن مسالة التحرر الاقتصادي حلماً يصبو إليه العراق، وما إدخال قانون العملة حيز التنفيذ ما هو إلا ومضة في ظاهرها اتجاه نحو الاستقلال وباطنها غلق وتقييد اقتصادياً له بمعاهدة ومن ثم التحكم بقيمة عملته في الأسواق العالمية استناداً لقيمة ومقدار الاحتياطي .

الاستنتاجات

توصل الباحث من خلال بحثه الى عدة استنتاجات جاءت فيما يلي :

1- إن الاهتمام البريطاني اتجاه مستقبل العراق الاقتصادي حاز منهم أكثر جدية لاسيما بعد اكتشاف النفط صاحب الفضل في دعم عجلة الاقتصاد العراقي .
2- إن الكسب المادي من تحول العملة اتضح جليا للجانب البريطاني بالمقارنة مع الكسب المعنوي للجانب العراقي .
3- إن انعدام المجازفة في الفكر الاقتصادي البريطاني كان مشروعاً اتجاه الفكر الاقتصادي العراقي الذي غلبت عليه المثالية والعاطفة.
4- لم تكن بريطانيا مستعدة إن تحدث اي تغيير على الوضع العام العراقي من دون إن تحصد منافعها التي تدر على اقتصادها وتعززه وهذا ما

DOI:10.18018/URUK/020-13/1218-1234

اتضح من إصرارها على تبني عملية التحول وإدارة تلك العملية .

5- انقسم أعضاء المؤسسة التشريعية بين مؤيد ومعارض فالبعض تصدى للمشروع رافضاً إياه والبعض الأخر دافع عنه بشراسة، وعلى الرغم من أهمية الطروحات إلا إن القول الفصل كان بيد الأخذ بزمام المشروع المتمثل بالجانب البريطاني وما يعزز ما ذهبنا إليه السرعة الخاطفة لإقرار ذلك القانون.

6- جعلت بريطانيا مسالة دخول العراق عصبة الأمم أداة تَّلوح بها متى ما وجدت دفة الإدارة تميل عنها نجدها سرعان ما تجعل تلك المسالة القشة التي قصمت ظهر البعير لطموحات العراقيين .

الهوامش

[1] محمد عويد محسن الدليمي ، الأوضاع الاقتصادية في العراق 1939 – 1945، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة بغداد : كلية التربية ، 1988) ، ص 14 .

[2] القانون الأساسي العراقي ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، 1944)، ص 58

[3] شغل هذا المنصب المستر فرنن(Sd.R.V.Vernon) وهو شخصية ذو مقدرة مالية خدم في الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى(1914-1918)، وفي فترة الانتداب البريطاني على العراق عين مستشاراً لوزارة المالية بتاريخ 1928/1/15 . للمزيد ينظر: د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 1362 / 311 ، عنوان الملفة : تقارير وزارة المالية لسنة1928، Report Ministry of Finance Dated 28 th , Decomber , 1928,No : 2, p: 9 .

[4] د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 1361 / 311 ، عنوان الملفة : العملة العراقية لسنة 1926، التقرير السري المرسل من المستشار البريطاني لوزارة المالية المستر فرنن الى وزير المالية في 1925/12/24، و/ 3 ، ص/ 3.

[5] من مواليد 1883 ،تخرج من الكلية الحربية في استانبول عام 1901 ، ومنح رتبة ملازم في الجيش العثماني، ثم تخرج من كلية الأركان العثمانية عام 1904 برتبة عقيد ركن ، في 1/نيسان / 1922 عين وزيراً للأشغال والمواصلات مثل الحكومة العراقية في المفوضات مع مملكة نجد حول ترسيم الحدود، وفي كانون الثاني / 1925 عين ممثلاً للحكومة العراقية في لجنة عصبة الأمم لدرس قضية الموصل، و في 26/حزيران/ 1925 عين وزيراً للدفاع ، فاز بعضوية مجلس النواب العراقي في الدورة الانتخابية الأولى عن لواء اربيل، وفي 24/تشرين الثاني/1925 عين وزيراً للمالية، وفي 31/ آذار/1926 عين مندوباً من قبل الحكومة العراقية بمعية نوري السعيد لتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، توفي في 29/ تموز/1929 في تركيا للمزيد ينظر: خالد احمد الجوال ، موسوعة أعلام كبار ساسة العراق الملكي 1920 - 1958 ، (بغداد : دار الشؤون الثقافية ، 2013) ، ج 1 ، ص 342- 343.

[6] د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 1361 / 311 ، عنوان الملفة : العملة العراقية لسنة 1926 ، مذكرة وزير المالية المرقمة 248 سري للغاية في 6 / 1 / 1926 ، و / 2 ، ص / 2 .

[7] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ط 5 ، (بيروت :مطبعة دار الكتب ، 1978) المجلد 1 ، ج2 ، ص22-23 ، ص 61.

[8] د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 1361 / 311 ، عنوان الملفة : العملة العراقية لسنة 1926،التقرير السري المرسل من المستشار البريطاني لوزارة المالية المستر فرنن إلى وزير المالية في 1925/12/24 و / 3 ، ص/4 – ص / 6 ؛ لويد دولبران ، العراق من الانتداب إلى الاستقلال 1914 – 1923، (بيروت : الدار العربية للموسوعات ، 2002) ، ص 255 -256 .

[9] د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 1361 / 311 ، عنوان الملفة : العملة العراقية لسنة 1926، كتاب سري وخصوصي مؤرخ في 31/كانون الأول/1925 المرسل من البنك الشرقي في لندن الى البنك الشرقي في بغداد، و/6 ، ص/ 10 .

[10] د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 1361 / 311 ، عنوان الملفة : العملة العراقية لسنة 1926 ، كتاب ديوان مجلس الوزراء رقم 296 في 3 /شباط /1926 المرسل الى الوزراء، و/ 7، ص / 12 ، و/8 ،ص/15 – 16.

[11] ولد في الناصرية سنة 1879، تخرج من مدرسة العشائر سنة 1897 بعدها انتمى للمدرسة العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم ثاني سنة 1899، انتخب نائب في مجلس المبعوثان عتن لواء العمارة في كانون الاول /1908 ثم عن المنتفق في حزيران/ 1912 ، وفي تشرين الثاني /1921 استقر في العراق بمعية عائلته ،عين وزيراً للعدلية في 24/ نيسان/1922،ثم وزيراً للداخلية في 30/أيلول /1922،بعدها أصبح رئيساً للوزراء في 18 / تشرين الثاني /1922 ، انتخب نائباً في المجلس التأسيسي عن لواء البصرة في 27/آذار/1924 ، ألف وزارته الثانية في 26/ حزيران/1925 ،ثم ألف وزارته الثالثة في 14/ كانون الثاني /1928، أما وزارته الرابعة فقد ألفها في 19/أيلول/1929 وبقي في منصبه حتى انتحاره في 13/تشرين الثاني /1929 . للمزيد ينظر: مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، (لندن : دار الحكمة ،2005) ،ج1، ص 75-85 .

DOI:10.18018/URUK/020-13/1218-1234

[12] ولد عام 1871 وشغل مناصب عسكرية وسياسية عدة في كل من إيران وأفغانستان والهند، اشترك بحملة الاحتلال البريطاني على العراق بمهمة ضابط استخبارات، ليعمل بعد ذلك في العراق كمستشار مالي، ثم عمل مندوباً سامياً لبريطانيا في العراق عام 1923وبقي في منصبه حتى توقيع الاتفاقية العراقية البريطانية ، 1930وافاه الأجل عام 1934 للمزيد ينظر:أنعام مهدي علي السلمان، اثر السر هنري دوبس في السياسة العراقية 1923-1929، أطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد: كلية الآداب ، 1987).

[13] د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 1361 / 311 ، عنوان الملفة : العملة العراقية لسنة 1926 ، كتاب رئاسة مجلس الوزراء المرقم 2233 / سري في 25 / تموز /1926 ، و/10 ، ص/18 .

[14] د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 1361 / 311 ، عنوان الملفة : العملة العراقية لسنة 1926، كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم 1554 في 31 / كانون الأول /1926 المتضمن تقرير وزارة المالية المرقم 910 في 9/ تشرين الثاني / 1926 المرسل إلى ديوان مجلس الوزراء حول سك العملة العراقية ، و / 12، ص21 ، و / 14، ص / 25 – 26 .

[15] ولد في 31 مايو 1894وهو ابن السيدة (أ. ل. هورنسبي)، متزوج وله طفلان،وخدم في الحرب العالمية الأولى للمدة (1915-1918م) ،اشتغل في البنك المركزي منذ 1919م،وصار محافظاً للبنك الأهلي المصري عام 1926م،له اثر في المفاوضات البريطانية المصرية 1929-1930م لتوقيع المعاهدة بينهما والتي باءت بالفشل لاحقاً،توفي في 30 حزيران 1943م للمزيد ينظر:شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):

https://discovery.nationalarchives.gov.uk/details/c/F35740

https://www.veterans.gc.ca/eng/remembrance/memorials

[16] د . ك . و، ((الوحدة الوثائقية)):ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة311/1362 ، عنوان الملفة: تقارير وزارة المالية لسنة 1928،

Report counselor Ministry of Finance Dated 28 th , December , 1927 , sender to Sir Bertram Hornsby Manager National Bank of Egypt ,No : 1, p: 7 .

[17] د . ك . و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة311/1362، عنوان الملفة:تقارير وزارة المالية لسنة 1928،

Report counselor Ministry of Finance Dated 28 th , December , 1927 , sender to Sir Bertram Hornsby Manager National Bank of Egypt ,No : 1, p: 7-8 .

[18] لبناني الأصل سوري المولد ولد في 1889 ، تخرج من المدرسة الملكية باستانبول وأكمل دراسته في جامعة السوريون ومدرسة العلوم السياسية في باريس ، يعد احد مؤسسي جمعية العربية الفتاة السرية في 14/ تشرين الثاني /1909، وصل في 23/حزيران/1921 الى البصرة بصحبة الملك فيصل الأول وعين في العام نفسه سكرتيرا للديوان الملكي ،أوكلت له الحكومة العراقية مهام عدة بين عامي 1927 – 1929 ،عين في 1/ تشرين الثاني / 1930 وزيراً للمالية ، تولى رئاسة الوزراء وكالة وعدد من الوزارات لأكثر من مرة ،وفي 18 / كانون الثاني /1940 أطلق عليه النار في مكتبه في مبنى وزارة المالية للمزيد ينظر: مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث، المصدر السابق ،ص 259 -262؛ خالد احمد الجوال، المصدر السابق،ج2، ص 227-228.

[19] د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 1362 / 311 ، عنوان الملفة : تقارير وزارة المالية لسنة 1928 ، الكتاب الصادر من مستشار وزارة المالية السير فرنن المرقم م / 9 / خصوصي بتاريخ 15/ كانون الثاني /1928 المرسل الى سكرتير الملك الخاص رستم حيدر ، و/ 1 ، ص / 1 .

[20] د . ك . و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة311/1362، عنوان الملفة:تقارير وزارة المالية لسنة 1928،

Report counselor Ministry of Finance Dated 28 th , December , 1927 , sender to Sir Bertram Hornsby Manager National Bank of Egypt ,No : 1, p: 8- 10 . .

[21] د . ك . و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة311/1362، عنوان الملفة: تقارير وزارة المالية لسنة 1928،

Telegram counselor Ministry of Finance Dated 3rd January , 1928 , Manager National Bank of London ,No : 2, p11 .

[22] ولد حسقيل شمطوب في بغداد سنة 1880 م ودرس في مدرسة الاليسانس ، ثم سافر لإكمال تعليمهُ في استانبول وسويسرا، وعاد الى بغداد ليمارس التجارة ، بعدها قا برحلات متعددة إلى أوربا وارتبط بصداقة وثيقة مع عبد المحسن السعدون وتوفيق السويدي، اختير قنصلاً فخرياً للجمهورية التشيكوسلوفاكية في بغداد سنة 1935، أصبح عضواً في لجنة إدارة غرفة تجارة بغداد وانتخب نائباً لرئيسها سنة 1948، انتخب في عام 1949 رئيساً للمجلس الجسماني الإسرائيلي ، غادر العراق إلى لبنان

بعد صدور قانون إسقاط الجنسية العراقية عام 1950 وبقى فيها حتى توفي عام 1954للمزيد ينظر: مير بصري ، أعلام اليهود في العراق الحديث ، ط2 ، (لندن : شركة دار الوراق للنشر ، 2009) ، ص 170 – 171 .

[23] د . ك . و، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 1362 / 311 ، عنوان الملفة : تقارير وزارة المالية لسنة 1928، الكتاب المرسل من المندوب السامي هنري دوبس المرقم بي . او . 161 في 25 / أيار/1928 والمرسل إلى رئيس الوزراء العراقي ، و/ 11 ، ص / 29 .

[24] د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 1362 / 311 ، عنوان الملفة : تقارير وزارة المالية لسنة 1928، الكتاب المرسل من رئيس الوزراء العراقي عبد المحسن السعدون المرقم 1412 في 3/2/حزيران / 1928 إلى المعتمد السامي البريطاني في العراق هنري دوبس ، و/ 12 ، ص / 30 .

[25] عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ،(بيروت : الرافدين للطباعة والنشر ، 2013) ، ص 43 ،ص 51 .

[26] د . ك . و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة311/1362، عنوان الملفة: تقارير وزارة المالية لسنة 1928، كتاب وزارة المالية المرقم م/1561في 4/نيسان/1928المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول العملة العراقية، و/4، ص/14– 15.

[27] د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة311/1362، عنوان الملفة: تقارير وزارة المالية لسنة 1928، كتاب وزارة المالية المرقم س/4823 في 20/كانون الأول/1928 المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول0العملة العراقية ، و/ 14، ص/34، و/15، ص36.

[28] د . ك .و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة311/1362، عنوان الملفة:تقارير وزارة المالية لسنة 1928، كتاب وزارة المعرف المرقم م/1في20/نيسان/1928المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول موضوع قانون العملة،و/9،ص/24-27.

[29] عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات، المصدر السابق ، ص 216 – 217 .

[30] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ط 5 ، (بيروت :مطبعة دار الكتب ، 1978) المجلد 2 ، ج3 ، ص11 .

[31] م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة1930م، الجلسة الرابعة والأربعون المنعقدة بتاريخ 19/آذار/1931م ؛ الجلسة الخامسة والأربعون المنعقدة بتاريخ 21/آذار/1931؛ الجلسة السادسة والأربعون المنعقدة بتاريخ 24/آذار/1931م، ص 598- 633.

[32] الوقائع العراقية،(جريدة) ، بغداد ،العدد(972)، بتاريخ23 /نيسان /1931.

[33] د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 1363 / 311 ، عنوان الملفة : العملة العراقية 1929 – 1930،الكتاب الصادر من دار الاعتماد في بغداد المرقم سي أو /369 / مستعجل جداً في 5 /كانون الأول 1930 ، المرسل إلى رئيس الوزراء العراقي ، و/ 14 ، ص / 78

[34] د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 1363 / 311 ،عنوان الملفة : العملة العراقية 1929 – 1930، الكتاب الصادر من سكرتارية المعتمد السامي في العراق المرقم س أو 272 في 8/كانون الأول/ 1930، المرسل إلى رئيس الوزراء العراقي، و/ 16، ص/80

[35] د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 1363 / 311 ، عنوان الملفة : العملة العراقية 1929 – 1930 ، الكتاب الصادر من سكرتارية المعتمد السامي في العراق المرقم سي او 275/ مستعجل جداً في 15 / كانون الأول / 1930 المرسل إلى رئيس الوزراء العراقي ، و/ 18 ، ص / 22 – 23 .

[36] م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة1930م، الجلسة الرابعة والأربعون المنعقدة بتاريخ 19/اذار/1931م، ص 598-607.

[37] الوقائع العراقية،(جريدة) ، المصدر السابق .

[38] م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة1930م، الجلسة الرابعة والأربعون المنعقدة بتاريخ 19/آذار/1931م، ص 609 – 610

[39] من مواليد 1888 في بغداد ينحدر من أسرة موصلية ، حصل على الحقوق بعد التحاقه بدار السعادة في الأستانة ، شكل الجمعية اللامركزية في بغداد ، أصبح في عام 1912 رئيس جمعة النادي الوطني البغدادية ،وفي عام 1920 كُلف عضواً في لجنة تدقيق قانون الانتخابات ، في آذار /1924 انتخب نائباً في المجلس التأسيسي العراقي عن مدينة الحلة ،في أب /1924 عين وزيراً للأشغال والمواصلات ، وفي 5/ آذار/1925 عين وزيراً للعدلية ، وفي 13/ آذار /1927 عين ممثلاً للعراق في لندن ،وفي 5/ كانون الثاني/ 1931 عين وزيراً للاقتصاد ، تسنم مناصب عدة وتنقل بين أكثر من حزب، توفي في سويسرا عام 1983 ، للمزيد ينظر :خالد احمد الجوال ، المصدر السابق ، ج 2، ص 150 – 154 .

DOI:10.18018/URUK/020-13/1218-1234

[40] م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة1930م، الجلسة الرابعة و الأربعون المنعقدة بتاريخ 19/آذار/1931م، ص 611 .

[41] ولد سنة 1891 في مدينة سامراء ،درس في المدرسة الطبية العسكرية في الأستانة وتخرج منها سنة 1915 وعين مشاوراً صحيا في الفيلق الرابع للجيش العثماني ، استقال من الجيش وعين طبيباً أخصائياً في بغداد، تقلد مناصب إدارية عدة ، انتخب نائباً عن لواء الدليم في الدورة الانتخابية الثالثة ، له أثار علمية منها كتاب صحة الأم والطفل طبع عام 1929 ،وكتاب الأمراض الزهرية طبع عام 1934 ، للمزيد ينظر : حميد المطبعي ، موسوعة أعلام وعلماء العراق ، (بغداد : المطبعة العربية ،2011) ج1 ، ص 592.

[42] م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة1930م، الجلسة الرابعة و الأربعون المنعقدة بتاريخ 19/آذار/1931م، ص 614 .

[43] كمال مظهر احمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر دراسات تحليلية ، (بغداد: منشورات مكتبة البدليسي،1987)،ص 101.

[44] المصدر نفسه ، ص 90 .

[45] ولد في البصرة سنة 1890 ،عمل بالتجارة والزراعة ، وانتخب نائباً عن البصرة في المجلس التأسيسي سنة 1924، ثم انتخب في الدورة الانتخابية الثالثة لمجلس النواب نائباً عن لواء البصرة سنة 1930 لتتوالى عملية انتخابه لأكثر من دورة حتى فاز برئاسة المجلس بتاريخ 29 /كانون الأول /1934 ، ثم عين عضواً في مجلس الأعيان في تموز 1947 وبقي فيه حى وافاه الأجل في فينا سنة 1953،للمزيد ينظر: مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، (لندن : دار الحكمة ،2005) ،ج 2، ص 346 .

[46] م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة1930م، الجلسة الخامسة و الأربعون المنعقدة بتاريخ 21/آذار/1931م، ص 617 ،ص 626

[47] د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 1363 / 311 ،عنوان الملفة : العملة العراقية 1929 – 1930،كتاب وزارة المالية المرقم م / 48 في 12/ نيسان/1930 المرسل إلى سكرتير البلاط الملكي رستم حيدر حول العملة الجديدة ، و / 7 ، ص /11 .

[48] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ط 5 ، (بيروت :مطبعة دار الكتب ، 1978) المجلد 1 ، ج2 ، ص119 .

[49] محمد مظفر الادهمي ، تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني 1920 – 1932 ، (بغداد : مكتبة الذاكرة ، 2009 ، ص 201 – 203 .

[50] د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة311/1362، عنوان الملفة:تقارير وزارة المالية لسنة 1928، كتاب وزارة المالية المرقم س/4823 في20/كانون الأول/1928 المرسل الى رئيس مجلس الوزراء، و/14، ص/34، و/ 15، ص/36.

[51] د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 1363 / 311 ، عنوان الملفة : العملة العراقية 1929 – 1930 ، الكتاب الصادر من وزارة المالية العراقية المرقم 506 في 25 / كانون الثاني /1929 المرسل الى رئيس الديوان الملكي ، رئيس الوزراء ، وزير الداخلية ، وزير العدلية ، وزير الأشغال والمواصلات ، وزير الدفاع ، وزير المعارف ، وزير الري والزراعة ، وزير الأوقاف ، و/ 1 ، ص/1 ، و/3 ، ص / 3-4

[52] د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 1363 / 311 ، عنوان الملفة : العملة العراقية 1929 – 1930، كتاب وزارة المالية المرقم 5043 في 7 / نيسان/ 1929 المرسل إلى مجلس الوزراء حول تقرير بنك الاسترن ، و/ 4 ، ص/ 7 ، و/ 3، ص/ 3 .

[53] د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 1363 / 311 ، عنوان الملفة: العملة العراقية 1929 – 1930 ، كتاب وزارة المالية المرقم 6136 في 20 / أب/ 1929 المرسل إلى رئاسة الديوان الملكي و مجلس الأعيان و النواب و الوزراء والوزارات كافة حول شروط قبول الأوراق النقدية والمسكوكات الهندية ، و/5 ، ص / 8 – 9 .

[54] د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)):ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/1363 ،عنوان الملفة: العملة العراقية 1929– 1930،كتاب وزارة المالية المرقم م/ 48 في 12/نيسان/1930 المرسل إلى سكرتير البلاط الملكي رستم حيدر حول العملة الجديدة، و / 7 ، ص /16 .

[55] د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 396 / 311 ، عنوان الملفة : قرارات مجلس الوزراء ، كتاب وزارة المالية دائرة المحاسبات العامة المرقم م/ 3093 في 10 /حزيران/ 1931 المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول تعيين لجنة العملة العراقية ومقرها ، و/ 23، ص/ 38-39 .

[56] د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 954 / 311 ، عنوان الملفة :دخول العراق عصبة الأمم 1924- 1931 ، تقرير لجنة الانتدابات الدائمة الخاص بمجلس عصبة الأمم حول تحرير العراق والمرسلة نسخة منه الى الحكومة العراقية بالكتاب المرقم بي أو / 16 في 12 / كانون الأول / 1931 ، و/ 3 ،ص / 6 ،ص/ 23 – 24 .

DOI:10.18018/URUK/020-13/1218-1234

[57] د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة 348 / 32050 ، عنوان الملفة: المالية وتنفيذ قانون العملة العراقية لسنة 1931 في لواء الديوانية ، كتاب وزارة المالية دائرة المحاسبات العامة المرقم 3007 في 19 /2/ 1932 حول التعليمات الحسابية للألوية لتنفيذ قانون العملة العراقية لسنة 1931 ، و/ 5 ، ص / 6 .

[58] د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة 348 / 32050 ، عنوان الملفة: المالية وتنفيذ قانون العملة العراقية لسنة 1931 في لواء الديوانية ، كتاب وزارة المالية دائرة المحاسبات العامة المرقم 3007 في 19 /2/ 1932 حول التعليمات الحسابية للألوية لتنفيذ قانون العملة العراقية لسنة 1931 ، و/ 5 ، ص / 5 – 6 .

[59] د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة 348 / 32050 ، عنوان الملفة: المالية وتنفيذ قانون العملة العراقية لسنة 1931 في لواء الديوانية ، كتاب متصرفية لواء الديوانية قسم المحاسبة المرقم / 8544 / سري في 4 / تموز/ 1932 المرسل الى وزارة المالية حول العملة العراقية ، و/ 18 ، ص / 37 .

[60] لويد دولبران ، العراق من الانتداب الى الاستقلال ، ترجمة : الدار العربية للموسوعات ، (بيروت : الدار العربية للموسوعات ، 2002) ، ص 256- 257 .

- **قائمة المصادر والمراجع**

ولاً // الوثائق غير المنشورة المحفظة في دار الكتب والوثائق العراقية

أ- الملفة المرقمة 1361 / 311 ، عنوان الملفة : العملة العراقية لسنة 1926 وتضم :-

1- التقرير السري المرسل من المستشار البريطاني لوزارة المالية المستر فرنن إلى وزير المالية في 24 / 12/ 1925 ، و / 3 ، ص / 3.

2- كتاب سري وخصوصي مؤرخ في 31 / كانون الأول / 1925 المرسل من البنك الشرقي في لندن الى البنك الشرقي في بغداد ، و /6 ، ص / 10 .

3- مذكرة وزير المالية المرقمة 248 سري للغاية المرسلة إلى الملك فيصل في 6 / 1 / 1926 ، و / 2 ، ص / 2 .

4- كتاب ديوان مجلس الوزراء رقم 296 في 3 /شباط / 1926 المرسل الى الوزراء و / 7، ص / 12 ، و/8 ،ص / 15 – 16

5- كتاب رئاسة مجلس الوزراء المرقم 2233 / سري في 25 / تموز /1926 ، و/10 ، ص/18

6- ديوان مجلس الوزراء المرقم 1554 في 31 / كانون الأول /1926 المتضمن تقرير وزارة المالية المرقم 910 في 9/ تشرين الثاني / 1926 المرسل الى ديوان مجلس الوزراء حول سك العملة العراقية ، و / 12، ص21 ، و / 14، ص / 25 – 26 .

ب - الملفة المرقمة 1362 / 311 ، عنوان الملفة : تقارير وزارة المالية لسنة 1928وتضم :-

1- Report counselor Ministry of Finance Dated 28 th , December , 1927 , sender to Sir Bertram Hornsby Manager National Bank of Egypt ,No : 1, p: 7 .

2- الكتاب الصادر من مستشار وزارة المالية السير فرنن المرقم م / 9 / خصوصي بتاريخ 15/ كانون الثاني /1928 المرسل إلى سكرتير الملك الخاص رستم حيدر ، و/ 1 ، ص / 1 .

3- Telegram counselor Ministry of Finance Dated 3rd January , 1928 , Manager National Bank of London ,No : 2, p11 .

4- تقارير وزارة المالية لسنة 1928، كتاب وزارة المالية المرقم م / 1561 في 4 / نيسان / 1928 المرسل إلى سكرتارية مجلس الوزراء حول العملة العراقية ، و/ 4 ، ص/ 14 – 15 .

5-تقارير وزارة المالية لسنة 1928، كتاب وزارة المعرف المرقم م / 1 في 20 / نيسان / 1928 المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول موضوع قانون العملة ، و/ 9 ، ص / 24 – 27 .

6-الكتاب المرسل من المنوب السامي هنري دوبس المرقم بي . او . 161 في 25 / أيار/ 1928 والمرسل إلى رئيس الوزراء العراقي ، و/ 11 ، ص / 29 .

DOI:10.18018/URUK/020-13/1218-1234

7- الكتاب المرسل من رئيس الوزراء العراقي عبد المحسن السعدون المرقم 1412 في 3/2/حزيران / 1928 إلى المعتمد السامي البريطاني في العراق هنري دوبس ، و/ 12 ، ص / 30 .

8- كتاب وزارة المالية المرقم س / 4823 في 20 / كانون الاول / 1928 المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول0 العملة العراقية ، و/ 14 ، ص/ 34 ، و / 15 ، ص 36

9- Report Ministry of Finance Dated 28 th , December , 1928,No : 2, p: 9

ت - الملفة المرقمة :- 1363 / 311 ، عنوان الملفة : العملة العراقية 1929 – 1930،

1- الكتاب الصادر من وزارة المالية العراقية المرقم 506 في 25 / كانون الثاني /1929 المرسل إلى رئيس الديوان الملكي ، رئيس الوزراء ، ، وزير الداخلية ، وزير العدلية ، وزير الأشغال والمواصلات ، وزير الدفاع ، وزير المعارف ، وزير الري والزراعة ، وزير الأوقاف ، و/ 1 ، ص/1 ، و /3 ، ص / 4-3

2- كتاب وزارة المالية المرقم 5043 في 7 / نيسان/ 1929 المرسل إلى مجلس الوزراء حول تقرير بنك الاسترن ، و/ 4 ، ص/ 7 ، و/ 3، ص/ 3

3- كتاب وزارة المالية المرقم 6136 في 20 / أب /1929 المرسل إلى رئاسة الديوان الملكي و مجلس الأعيان و النواب و الوزراء والوزارات كافة حول شروط قبول الأوراق النقدية والمسكوكات الهندية ، و/5، ص/8 – 9.

4- كتاب وزارة المالية المرقم م / 48 في 12/ نيسان / 1930 المرسل إلى سكرتير البلاط الملكي رستم حيدر حول العملة الجديدة ، و / 7 ، ص /11 .

5- الكتاب الصادر من دار الاعتماد في بغداد المرقم سي او /369 / مستعجل جداً في 5 /كانون الأول/ 1930 ، المرسل إلى رئيس الوزراء العراقي ، و/ 14 ، ص / 78

6- الكتاب الصادر من سكرتارية المعتمد السامي في العراق المرقم س او 272 في 8/كانون الأول/ 1930، المرسل إلى رئيس الوزراء العراقي، و/ 16، ص/80

7- الكتاب الصادر من سكرتارية المعتمد السامي في العراق المرقم سي او 275/ مستعجل جداً في 15 / كانون الأول / 1930 المرسل إلى رئيس الوزراء العراقي ، و/ 18 ، ص / 22 – 23 .

ث - الملفة المرقمة 396 / 311 ، عنوان الملفة : قرارات مجلس الوزراء وتضم :-

1- كتاب وزارة المالية دائرة المحاسبات العامة المرقم م/ 3093 في 10 /حزيران/ 1931 المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء حول تعيين لجنة العملة العراقية ومقرها ، و/ 23، ص/ 38-39 .

ج- الملفة المرقمة 954 / 311 ، عنوان الملفة :دخول العراق عصبة الأمم 1924- 1931 وتضم :-

1- تقرير لجنة الانتدابات الدائمة الخاص بمجلس عصبة الأمم حول تحرير العراق والمرسلة نسخة منه إلى الحكومة العراقية بالكتاب المرقم بي او / 16 في 12 / كانون الأول / 1931 ، و/ 3 ،ص / 6 ،ص/ 23 – 24 .

ح- الملفة المرقمة 348 / 32050 ، عنوان الملفة: المالية وتنفيذ قانون العملة العراقية لسنة 1931 في لواء الديوانية وتصم :-

1- كتاب وزارة المالية دائرة المحاسبات العامة المرقم 3007 في 19 /2/ 1932 حول التعليمات الحسابية للالوية لتنفيذ قانون العملة العراقية لسنة 1931 ، و/ 5 ، ص / 6 .

2- كتاب متصرفية لواء الديوانية قسم المحاسبة المرقم / 8544 / سري في 4 / تموز/ 1932 المرسل الى وزارة المالية حول العملة العراقية ، و/ 18 ، ص / 37 .

ثانياً // محاضر مجلس النواب

أ- الدورة الانتخابية الثالثة الاجتماع الاعتيادي لسنة1930م وتضم :-

DOI:10.18018/URUK/020-13/1218-1234

1- الجلسة الرابعة و الأربعون المنعقدة بتاريخ 19/آذار/1931م ؛
2- الجلسة الخامسة والأربعون المنعقدة بتاريخ 21/آذار/1931؛
3- الجلسة السادسة والأربعون المنعقدة بتاريخ 24/آذار/1931م

ثالثاً // المطبوعات الحكومية

1- القانون الأساسي العراقي ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، 1944)، ص 58

رابعاً // الكتب الوثائقية

1- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ط 5 ، (بيروت :مطبعة دار الكتب ، 1978) المجلد 1 ؛ المجلد 2 ، ج2 ،ج3
2- ـ ، العراق في ظل المعاهدات ،(بيروت : الرافدين للطباعة والنشر ، 2013) .

خامساً // الرسائل والاطاريح

1- أنعام مهدي علي السلمان، اثر السر هنري دوبس في السياسة العراقية 1923-1929، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد: كلية الآداب ، 1987).
2- محمد عويد محسن الدليمي ، الاوضاع الاقتصادية في العراق 1939 – 1945، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة بغداد : كلية التربية ، 1988) .

سادساً // المراجع العربية والمعربة

أ- المراجع العربية

1- حميد المطبعي ، موسوعة أعلام وعلماء العراق ، (بغداد : المطبعة العربية ،2011) ج1.
2- خالد احمد الجوال ، موسوعة أعلام كبار ساسة العراق الملكي 1920 - 1958 ، (بغداد : دار الشؤون الثقافية ، 2013) ، ج 1،ج2
3- كمال مظهر احمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر دراسات تحليلية ، (بغداد : منشورات مكتبة البدليسي، 1987).
4- محمد مظفر الادهمي ، تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني 1920 – 1932 ، (بغداد : مكتبة الذاكرة ، 2009) .
5- مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، (لندن : دار الحكمة ،2005) ،ج 1، ج2 .
6- ـ ، أعلام اليهود في العراق الحديث ، ط2 ، (لندن : شركة دار الوراق للنشر ، 2009).

ب- المراجع المعربة

1-لويد دولبران ، العراق من الانتداب إلى الاستقلال 1914 – 1923، (بيروت : الدار العربية للموسوعات ، 2002)

سابعاً//الصحف والمجلات

1- الوقائع العراقية،(جريدة) ، بغداد ،العدد(972)، بتاريخ23 /نيسان /1931.

ثامناً // شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)

https://discovery.nationalarchives.gov.uk/2-details/c/F35740
https://www.veterans.gc.ca/eng/remembrance/memorials

DOI:10.18018/URUK/020-13/1218-1234

Description of the legislative institution what you are doing to Britain what is a breach of Iraqi politics and sparked sentence from the appropriations represented the lack of tranquility, the Iraqi side the way the tools change even represented their objections three problems is the area of the Reserve and the commission currency and that currency in spite of those objections was deaf education, not she was killed weight loss a controversial imam of the position of the British firm stubborn.

Abstract

The process of transforming the Iraqi currency was a new starting point in Iraq's economic history, but the circumstances surrounding that process gave rise to a passion to learn about the developments surrounding the process of change.

The nature of British control over Iraq has increased the momentum of those developments, with Britain representing its main player and the main engine in its events.

Although the negotiations Iraq was handcuffed all the car of an assignment unless he was fierce in many of the placements but the results came as Don't buy hard-earned help strength and in the negotiation of modern management and politics that it was Iraq

Britain has made political and economic gains in the matter of change, and it is not unusual for it to be changed by those who enter the rupee.

Filled space to connect the foreign currency with the English attention to the British side as the attention has not subsided at that, but it was the ambition to go beyond it by managing the process of change, and this is represented clearly through the composition of committee work and even managed to stop one of her interests took ownership of the process of printing and minting currency.

Britain was look at Iraq, look at the owner of the adopter does not support the friend, even if art was the same dye personalized crystallized through and which don't Moult about the personality of the analyst is fierce.